Governance Center for Public Policies

National Endowment for Democracy

ملخص تنفيذي

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2021 – 2022

(تصدع الديمقراطية)

	المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2020-2021		Economist Democracy Index 2021		Freedom House 2022	
Country	Score	Regime type	Score	Regime type	Score	status
Iraq	3.9	سلطوي جزئياً	3.51	Authoritarian	29	Not Free

الهيئة العلمية للمؤشر

د.منتصر مجيد العيداني

د.عماد الشيخ داود

د.منعم خميس مخلف

د.سلام جبار شهاب

د.علي طاهر الحمود

د.فلاح خلف الزهيري

د.عبد العزيز العيساوي

د.سعاد مقداد الاسدي

د.حسين عباس مهنا

أ.هاشم خشان الركابي

يستند المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2021 – 2022 الى أبحاث ميدانية شملت (18) محافظة عراقية

- **نبذة عن مركز حوكمة للسياسات العامة**

"حوكمة" مؤسسة بحثية ومركز من مراكز التفكير (Think Tank) ، ترعى جهود الابداع الريادي بما يخدم بناء دولة القانون والمؤسسات، يتركز نشاط "حوكمة" في مضمار تحليل و صنع السياسات العامة ، بهدف الاسهام في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي في العراق، اعتمادا على مبادئ الحكم الرشيد.

عمل مركزنا منذ تأسيسه على اقامة انشطة متنوعة في بغداد و العديد من محافظات العراق حول مختلف القضايا الاستراتيجية على الاصعدة الوطنية والمحلية، و قدم اوراق سياساتية، وابحاث نوعية، اعدتها فرق بحثية اكاديمية متخصصة، واستطاع بناء مجموعات عمل من المتخصصين والناشطين في مختلف المجالات والقضايا، على مختلف المستويات، بغية تجسير العلاقة بين من يملكون الافكار الابداعية، وبين اصحاب المصلحة، وصناع السياسات.

للاطلاع على نشاطاتنا يمكنكم زيارة الموقع الالكتروني للمنظمة و مراسلتنا على البريد الالكتروني:

Governancecenter82@gmail.com

- **مقدمة:**

أجريت آخر انتخابات فدرالية في العراق في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021 ، وتم التصديق على النتائج رسمياً في نهاية كانون الأول (ديسمبر)، وجاء إقرار النتائج بصورة نهائية بعد الكثير من الجدل والتوترات التي شهدتها البلاد اثر فوز تحالف سائرون الذراع السياسي للتيار الصدري بالمرتبة الاولى، إذ اعترضت غالبية القوى والفصائل الشيعية الاخرى عليها، معتبرة أنها "مفبركة" و"مزورة". و منذ ذلك الوقت كان العراق بلا حكومة لأن السياسيين لا يستطيعون تشكيل ائتلاف. الامر الذي لا يعد من غير المألوف في الديمقراطيات. لكن هل هذا ايجابي للعراق ام سيصبح خطيرا؟، ففي غضون أيام قليلة ، من المحتمل أن يحطم العراق رقماً قياسياً، لكن هذا ليس بالضرورة شيئًا يفخر به البلد، فالعراق الآن بلا حكومة رسمية منذ ما يزيد قليلاً عن 320 يوم حتى وقت اعداد هذا التقرير.

على الرغم من أن العراق ليس قريبا من تحطيم الرقم القياسي العالمي لأطول فترة بدون حكومة منتخبة - التي تحتفظ بها بلجيكا ، مع أكثر من 500 يوم - كانت آخر مرة حدث فيها هذا في العراق في عام 2010، والرقم القياسي للعراق في ذلك الوقت كان 208 يوماً.

ان الأزمة العالقة بين الكتلة الصدرية وقوى الإطار التنسيقي كانت بسبب رفض الاخيرة مشروع حكومة الاغلبية، الذي حاولت كتلة سائرون تشكيلها في اطار

تحالف ثلاثي (إنقاذ وطن) مع (تحالف السيادة و الديمقراطي الكردستاني) ، هذا المشروع الذي طرحته في اوقات سابقة قوى سياسية اخرى منضوية حاليا ضمن الاطار التنسيقي، و يبدو انه كان يهدف ظاهرياً الى تجاوز التركيبة الطائفية – الاثنية القائمة منذ 2033، التي تم اتباعها تحت مبرر تجنب الصراع بين المكونات الاساسية للعملية السياسية، لكنها أصبحت منذ ذلك الحين عقبة، من حيث أنها تمنع الحكم التكنوقراطي و وجود معارضة برلمانية حقيقية ، الامر الذي افضى الى تكريس مواقع القوى السياسية دائماً في السلطة، لذا كانت نسبة المشاركة في انتخابات أكتوبر الماضي هي الأدنى على الإطلاق. وعلى أية حال ، فإن الانخفاض القياسي في نسبة المشاركة البالغة 43.5% قوض الى حد واضح الشرعية البرلمانية.

إن المشهد السياسي في العراق قد تغير لاسباب عدة من ابرزها تداعيات الاحتجاجات الشعبية في تشرين 2019، حيث فاز عدد وازن من النواب المستقلين و المدنيين فضلا عن كتلة تمثل الحركة الاحتجاجية ، والبالغ عددهم اجمالا 48 نائباً داخل قبة البرلمان الجديد.

لذا و من بين اسباب عدة لم يعد من الممكن إدارة النظام من خلال منظور سياسات الهوية ومناشدة التضامن المجتمعي. اذ ان الأزمة العالقة بسبب الانسداد السياسي تطور في اتجاهات خطيرة اخرى بعد تعثر تشكيل حكومة الاغلبية وانسحاب تحالف سائرون من العملية السياسية.

يمكن النظر الى الانسداد السياسي على انه علامة سيئة لتقدم الديمقراطية في العراق، لاسيما انه افضى الى اعمال عنف و صدام موضعي في اعتصام البرلمان، فضلا عن أنه ليس لدى أي من الجماعات أي حافز للتخلي عن أي شيء أو لزيادة الضغط ، ذلك أن احتمالات العنف تظل مرتفعة إذا تغير الوضع مرة أخرى، فالمعارك السياسية الآن هي داخل الطائفة ويتنافس كل طرف مع خصومه الداخليين، وهذا يجعله صراعا من أجل البقاء، وبالتالي يصبح الأمر أكثر حدة وخطورة ويجعل السياسة أكثر صعوبة.

بالمقابل فأن وضع حد للعنف يمكن تفسيره بحقيقة أن المأزق السياسي يوفر "نقطة استقرار"، ذلك أن المأزق السياسي الحالي سينتهي على الأرجح بحل وسط من نوع ما. لاسيما ان مجلس الامن الدولي اصدر بيانا في 1 ايلول 2022 ادان فيه اعمال العنف التي وقعت في البلاد يومي 29 – 30 اب، و حث بقوة جميع الاطراف والجهات الفاعلة على الانخراط دون مزيد من التأخير في حوار سلمي، كما دعم جهود الحكومة العراقية لاستعادة النظام. الامر الذي يتماشى مع الدعوات لإجراء انتخابات مبكرة و موافقة اغلب القوى السياسية على ذلك مع اختلاف حول تفصيلات من قبيل القانون الانتخابي او الحكومة التي تشرف على الانتخابات.

أن العنوان العريض للتسوية موجود و ان الاتفاق على الاليات سيؤدي على الأرجح الى توفير مخرج للفرقاء اذ يمكن أن يدعي كلا منهما النصر، وأنهما تمسكا بمبادئهما ، وفازا في بعض الجوانب.

عليه جاء المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق لهذا العام وسط اجواء الترقب و اختبار الثقة في قدرة الفاعلين السياسيين على تلبية متطلبات التسوية السياسية المنشودة، وبين التحديات الكبيرة من قبل جانب من الفاعلين و البنى الهيكلية للنظام التي ترسخت الياتها و مصالحها الداخلية و الخارجية طيلة الاعوام الماضية للحيلولة دون خسارة مراكزها الرئيسية. وهو صراع قد يمتد خارج مسارات العملية السياسية اذا لم ينجح النظام في ادارة التوازنات و تلبية المتطلبات الاساسية للاصلاح والتغيير الديمقراطي، مع الاخذ في الاعتبار البيئة المتأزمة في المنطقة التي تلقي بضلالها الكثيفة على الساحة العراقية.

- **الاطار المنهجي:**

ان المؤشر الوطني تم اعتماده بعد دراسة المؤشرات العالمية ومحاولة توطينها عبر حلقات نقاشية عديدة مع نخب اكاديمية في الاختصاصات ذات العلاقة (علوم سياسية، قانون،اعلام،اجتماع,اقتصاد،انتخابات، واحصاء) وذلك من اجل الوصول الى مؤشرات تقترب من واقع التجربة الديمقراطية في العراق، وقد تم تبني (5) محاور رئيسية تشكل مرتكزاً لدراسة الديمقراطية في العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار الدراسات السابقة وخصوصية المجتمع العراقي والعوامل الفاعلة في ارساء الديمقراطية ومؤثراتها السلبية والايجابية .ان المؤشر الوطني للعام الحالي اعتمد ذات المحاور لمؤشر العام السابق، الا وهي:-

- الاداء الحكومي
- حكم القانون
- الاستقرار الاقتصادي
- السلوك الانتخابي
- الحقوق والحريات

ان الدراسة قائمة على استطلاع 1200 مواطن ممن يحق لهم الاقتراع 18 عاماً فما فوق لعموم المحافظات العراقية، وتم اجراء المقابلات هاتفياً بناءً على قاعدة ارقام الهواتف المتوفرة لدى هيئة الاعلام والاتصالات وللفترة من 20 حزيران – 18 تموز 2022، من قبل فريق من 10 اشخاص من خريجي العلوم السياسية بعد تدريبهم في ورشة عمل لضمان العشوائية ويحقق التمثيل حسب النسب السكانية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط، كما يظهر في الشكل البياني رقم (1).

الشكل البياني رقم (1): حجم العينة الطبقية حسب النسب السكانية لكل محافظة

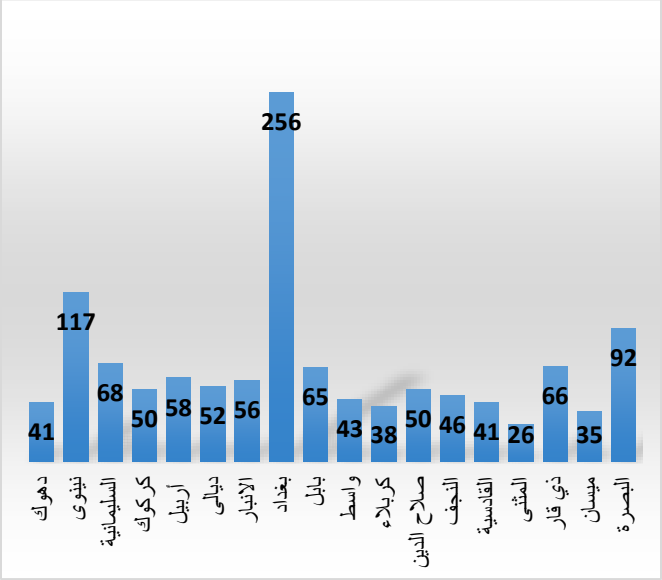

اما بخصوص النوع الاجتماعي، فإن العينة موزعة بين (646) ذكور و(545) اناث، وكانت مقاربة للنسب التقديرية لوزارة التخطيط العراقية ٥١٪ ذكور، ٤٩٪ اناث.

الشكل البياني رقم (2): انتشار العينة حسب النوع الاجتماعي

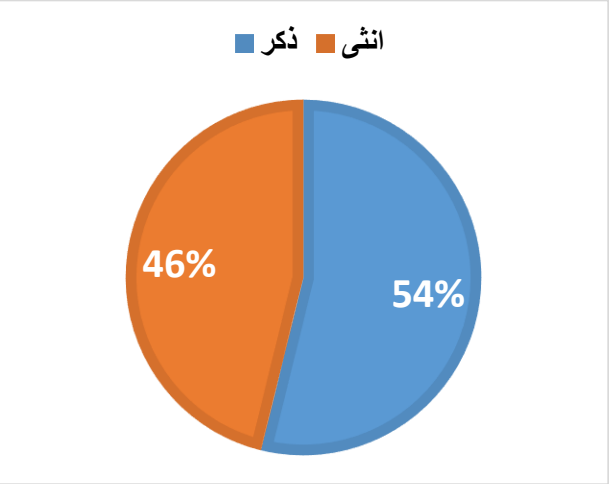

وقد غطت عينة البحث الفئات العمرية المختلفة كما يظهر الشكل البياني رقم (3)

الشكل البياني رقم (3) :انتشار العينة حسب الفئات العمرية

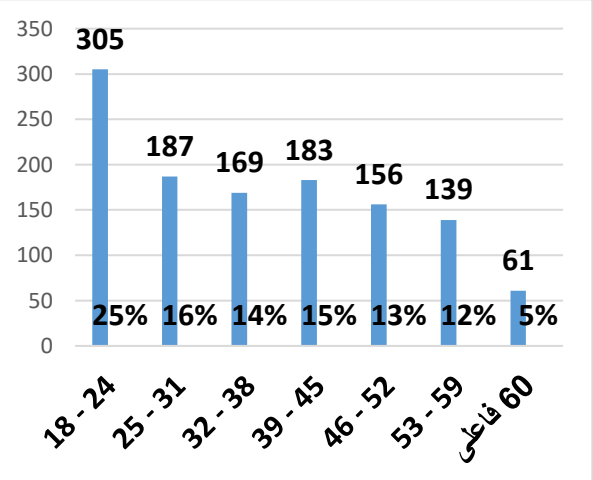

كما غطت عينة البحث جميع الفئات المجتمعية بمختلف مستوياتها الدراسة، كما يظهر في الشكل البياني رقم (4).

الشكل البياني رقم (4): انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

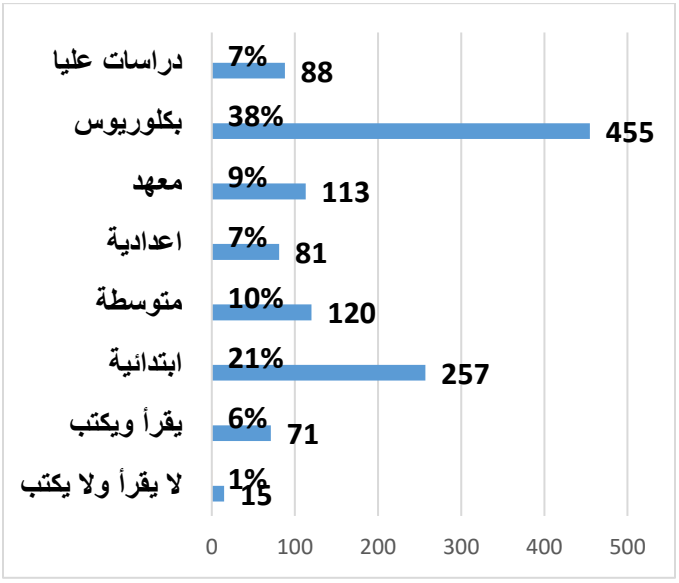

كما تم تحديد المستوى الاقتصادي للمبحوثين عبر معرفة مستواهم المعيشي ومهنهم، اذ ان فقط 7% لديهم القدرة على الاحتفاظ ببعض الاموال، مقارنة ب 16% ممن يواجهون صعوبات في تغطية نفقاتهم الشهرية، كما يظهر في الشكل البياني رقم(5) ، رغم ان اكثر من 77% لديهم مصدر دخل ثابت (موظف حكومي، قطاع خاص، اعمال حرة، متقاعد) كما يظهر في الشكل البياني رقم (6) ، ويمكن ان يعزى هذا الى التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا .

الشكل البياني رقم (5): انتشار العينة حسب المستوى المعيشي

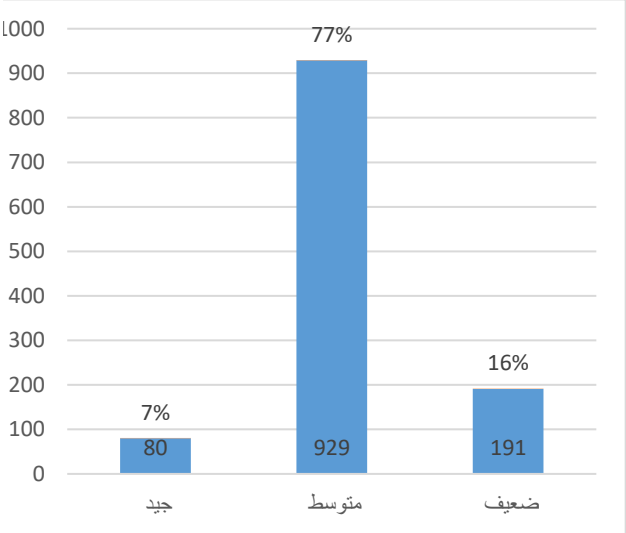

الشكل البياني رقم :(6) انتشار العينة حسب المهنة

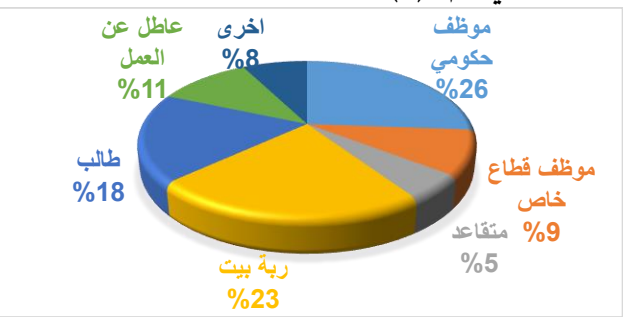

كما يظهر اعلاه، فإن عينة البحث مطابقة لمجتمع البحث من حيث الانتشار الجغرافي والنوع الاجتماعي، مما يمكن من تعميم نتائجها واعتمادها لمعرفة انطباعات المجتمع العراقي عن التجربة الديمقراطية في العراق.

- **<u>نبذة عن النتائج:</u>**

– **<u>الاداء الحكومي:</u>**

ان السمة العامة لنتائج هذا المحور اظهرت استمرار ازمة النظام السياسي العراقي برمته بعد عام 2003 المتمثلة باهتزاز ثقة المواطن بسبب الفجوة الواسعة والكبيرة التي خلفها الاداء الحكومي المتعاقب على مدى هذه السنوات وعجزه عن تلبية احتياجاته الاساسية والحقيقية، و قد تمثل ذلك بأن اجابات المستطلعين كانت محايدة على عدد من الاسئلة الرئيسية مثل السؤال الاول عن حكومة الاغلبية الوطنية وبنسبة (60%)، والسؤال الثاني عن ان اعادة الانتخابات النيابية وبنسبة (57%)، بينما جاءت أغلب الاجابات على نحو سلبي بالنسبة لاسئلة اخرى كالسؤال الخامس بأن القيادات الحكومية تتسم بالكفاءة والخبرة اللازمة، فقد جاءت الاجابات بشكل سلبي مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات لتصل الى حوالي(49%) من قناعات الفئة المستهدفة، مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (42%).

ان مستوى العراق على مؤشرات خطة التنمية المستدامة 2015-2030 مازال دون مستوى الطموح المنشود وبان التراجع في بناء المؤسسات القوية يعد اختلالا في تطبيق العراق للهدف 16 من الخطة اعلاه الذي يعد هدفا رئيسا لنجاح التطبيق الناجز والمتكامل لبقية اهداف الخطة البالغة 17 هدفا.

الا ان هناك منحى ايجابي في تقدير اداء القوى الامنية بنسبة (44%)، لتعكس استمرار النظرة الايجابية للمؤسسة الامنية بجميع صنوفها وتشكيلاتها ،وربما يعود ذلك الى نجاح القوات الامنية في ايقاف نشاطات العصابات الارهابية وفرض سيطرتها على جميع المناطق التي كانت توصف بالساخنة وثقته ببعض الاجهزة الامنية لا سيما جهاز مكافحة الارهاب الذي حصل على سمعة طيبة وحسنة لدى المواطن العراقي.

الامر الذي يتطلب من القوى والتيارات السياسية مراجعة علاقتها مع الشعب والوقوف على اسباب هذا التراجع في مستوى الثقة بالعملية السياسية برمتها اذا ما ارادت تصحيح مسارات العملية السياسية وبالتالي استعادة ثقة المواطن التي هي اساس تلك العملية.

- **سيادة القانون:**

ان النتيجة الاهم التي اظهرها المؤشر في هذا المحور تبين أن الاشكالية التي تتعلق بسيادة القانون في العراق لا تنبع من القانون العراقي ذاته، اذ اتفقت النسبة الاكبر من المستطلعين بأن القوانين العراقية تتضمن اجراءات رادعة تكفل حسن تطبيقها (46%)، انما تكمن الاشكالية في جملة من الاسباب حسب رأي العينة المبحوثة، ومن ابرزها خضوع الاحكام القضائية للابتزاز والضغوط السياسية جاءت بنسبة 48% حسب رأي المستطلعين، ضعف الثقافة القانونية للموظف العام، الدور طاغي للولاءات الفرعية والقبلية والعشائرية والقومية وحتى الطائفية فضلاً عن انتشار السلاح وعدم احتكاره من قبل مؤسسات الدولة بالرغم من وجود تحسن طفيف عن نتائج العام السابق، تراجع واضح للدور الذي يلعبه الادعاء العام في انفاذ لقانون بنسبة 35%، رغم حل مكاتب المفتشين العمومين.

ان القوانين العراقية وحسب راي العينة المبحوثة فيها إجراءات رادعة قوية جدا لكن المشكلة في انفاذها وتطبيق تلك القوانين بشكل صحيح.

اما فقرة المحاكمات علنية ولاوجود لمحاكمات خاصة فكانت الاجابة اتفق بنسبة 11% فقط، وهو تطور مهم سيما في ضوء الاستتاب الامني الذي يشهده العراق بشكل عام.

اذا ان المحاكمات وعلنيتها هي اسس من اساسيات الامن ووجود بعض الاستثناءات بسبب وجود بعض الإجراءات كالمحاسبة وغيرها خارج اطار المحاكم فضلا عن الفصول العشائرية.

بالنسبة لفقرة المواطنون متساوون أمام القانون نجد ان اجابة محايد جاءت بالمرتبة الاولى وبنسبة (52%) ،في حين حلت ثانياً إجابة لا اتفق وبنسبة (41%)، ويمكن ان نعزو وأسباب تلك النتائج الى حالات التدافع السلبي للقوى السياسية، وجود حالات من التطبيق الانتقائي للقانون، و عدم تكافؤ الفرص، ووجود المحسوبية بشكل واضح في اغلب مؤسسات الدولة.

ان هناك تراجعاً ملحوظاً باتجاه سلبي نحو وجود المساواة أمام القانون مقارنة بمؤشر العام الماضي 2021 وان لم يكن بدرجة كبيرة لكنه تراجع ملحوظ يجب دراسة اسبابه ومعالجته.

- **الاستقرار الاقتصادي:**

أن احد النتائج ذات الدلالة في هذا المحور أن الثقة بالدينار العراقي لازالت الاعلى وبنسبة (46%) من المبحوثين، و النظرة الداعمة لدى العينة للقطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي لاسيما في ظل الازمة العالمية الناتجة عن الحرب في اوكرانيا، اذ اعرب (52%) عن تأيدهم لفقرة أن الانتاج الزراعي قادر في المستقبل على سد الطلب المحلي بفعل الاجراءات الحكومية الداعمة للمزارعين.

كما أظهرت النتائج و بنسبة (62%) قيود قليلة ونظرة داعمة لحرية المراة في العمل، وهذه النظرة تعبر عن وعي لافراد العينة حول الادوار الاقتصادية للنساء في سوق العمل، وعن حق المراة في اختيار عملها، او التنقل، او حتى ايجاد بيئات عمل مناسبة الى النساء.

بالمقابل فأن الاختلالات الهيكلية لازالت مؤثرة في الاقتصاد العراقي فضلا عن السلوكيات الاقتصادية للمواطن.

فعلى صعيد السلوكيات أظهرت النتائج أن المبادرة الفردية في تنويع فرص العمل لازالت محدودة، اذ لم يستثمر الافراد في قدراتهم الفردية عبر تنويع مصادر الدخل الخاصة بهم، ذلك ان (20%) فقط من المبحوثين اتفقوا مع الفقرة (قمت بأداء اكثر من عمل واحد خلال السنة الماضية من اجل تعزيز دخلك)، كما أن المواطن لا زال متمسكا بمركزية الادارة الاقتصادية، اذ ابدى (51%) عدم رغبتهم في تحويل الصلاحيات الاقتصادية الى الحكومات المحلية، وهذا الامر ناتج من جانب اخر من اعتبارات عدة من بينها الفساد، والمحسوبية، وعدم الشفافية، وعدم الكفاءة للأدارات المحلية.

ينبغي اعداد برنامج توعوي يهدف الى اطلاق روح المبادرة الفردية في تحسين المستويات المعيشية للأفراد وتطوير الاعمال.

اما على صعيد السياسات فقد اظهرت النتائج مثلا أن تنويع الايرادات الحكومية من خلال تفعيل الايرادات الضريبية او نظم الجباية لا يلقى ثقة من قبل الجمهور بنسبة (40%)، وان التعليم لازال يواجه معضلة التوافق مع متطلبات سوق العمل بنسبة (51%)، كما ان التمويل المصرفي لازال يمثل عقبة امام المواطنين بنسبة (48%) ، حيث يبدوا ان القدرة على التخلص على الاجراءات البيروقراطية لازالت تمثل عقبة لايمكن حلها في الاجل القصير.

ضرورة تعديل طبيعة العلاقة القائمة على الاقتصاد السياسي في العراق التي تظهر الابتعاد عن البرامج الحقيقية للأصلاحات.

من خلال قراءة نتائج مؤشر هذا العام برزت بعض الاجابات ذات المنحى الايجابي حيث اقرت النسبة الاكبر من المستطلعين بأن العملية الانتخابية جرت في بيئة آمنة (48%)، كما اظهرت اجابات المبحوثين عن السؤال: منحت صوتي لمرشح دون تدخل من موظفي المركز الانتخابي ومراقبي الكيانات نسبة من التأييد بلغت (35%) مقابل نسبة رفض بلغت (22%)، الامر الذي يؤشر تحسن نسبي في هذا المفصل.

وجود اهمية قصوى للاطار القانوني للانتخابات الامر الذي يزيد من اهميته اختياره ليكون متلائما مع معايير النزاهة الانتخابية.

الا أن الانطباع العام لنتائج مؤشر هذا العام يشير الى استمرار عدم الثقة بنزاهة الانتخابات والذي كان واضحا في تراجع الشعور بالايجابية تجاه بعض القضايا التي تقع ضمن صلب العملية الانتخابية وقانونها، إذ أظهر المسح أن (16%) فقط من المبحوثين يعتقدون أن الدائرة الانتخابية الصغيرة التي اعتمدت ضمن الية الدوائر المتعددة في انتخابات 2021 قربت بين المرشحين و ناخبيهم، ويمثل ذلك انخفاضا لافتا بثقة الجماهير بهذه الالية، إذ كان (56%) من العينة في مؤشر العام الماضي يعتقدون أن تقسيم المحافظات الى دوائر متعددة يمكن أن يعزز فرص اجراء انتخابات نزيهة وعادلة، ما يؤشر خللا واضحا في احد اهم المعايير الدولية للانتخابات النزيهة وهو اطارها القانوني.

في السياق ذاته برز مؤشر اخر على وجود خلل في نزاهة الانتخابات هو اعتقاد (61%) ان تأثير المال السياسي كان موجودا في انتخابات 2021 مقابل (29%) من المحايدين في اشارة واضحة الى أن نزاهة

الانتخابات غير متوفرة بنظر الناخبين، وتتفق هذه النسبة تقريبا مع مؤشر العام الماضي حين توقع 85% من المشاركين أن المال السياسي سيكون حاضرا في الانتخابات.

على الرغم من صعوبة السيطرة على تأثير المال في الانتخابات ليس في العراق وحده بل في العالم اجمع، الا أن ذلك يجب ان لا يكون مبررا للصمت عن الخروقات التي تحدث في هذا المجال.

ويمكن الحد من هذه الظاهرة من خلال تفعيل الفرق الرقابية في المناطق وقرب مراكز الانتخابات، وتنظيم حملات توعية تستهدف الناخبين خصوصا في المناطق التي اشرت ارتفاعا في حالات بيع الاصوات، لان وجود ناخبين يمتلكون الحد الادنى من الثقافة الانتخابية يمكن أن يؤدي بالنتيجة الى رفع مستويات النزاهة الانتخابية.

- **الحقوق والحريات:**

افاد المؤشر تمتع المرأة بظروف مناسبة للمشاركة السياسية وفقا لاراء (39%) من المبحوثين، في حين عارض (15%) هذا الرأي. وكانت هذه النسبة موازية تقريبا لاستطلاع العام الماضي فقد أشار (44%) بأن المشاركة السياسية للمرأة في العراق تسير دون عقبات ، بينما افاد (24%) بوجود عقبات.

تشير النتائج لعامين الى استمرار النظرة التقليدية لحقوق المرأة السياسية الى جانب وجود التمكين الدستوري والقانوني مما اضفى على وجهة نظر الجمهور انطباعا ايجابيا لكن من وجهة نظر تقليدية عن حضور المرأة في المشاركة الانتخابية.

و ابرزت النتائج تراجع كبير في النظرة الى أداء منظمات المجتمع المدني مقارنة بالعام الماضي، فقد أيد (13%) فقط وجود تحسن في الاداء، و عارضه (29%)، اذ يبدو بأن انطباع الجمهور ارتبط بشكل كبير بالحراك الاحتجاجي و نتائجه، الامر الذي مثل ردة فعل سلبية لاسيما الرافضين للفقرة الذين كانوا من العمر 39 فأعلى بنسبة (47.5%).

إن هذه المرحلة بحاجة إلى فهم أكثر لدور المنظمات وادائها، كما تتطلب انفتاح المنظمات لاتاحة المجال للمشاركة في المراحل العمرية الاكبر سناً ليتسنى لها الخروج من ضعف الوعي العام و التخبط في الآراء.

أما بالنسبة لتشريع قانون مناهضة العنف الأسري لحماية أفراد الأسرة فقد اظهرت النتائج مؤشرات لافتة للانتباه، اذ كان النسبة الاعلى من المتفقين مع تشريع هذا القانون من الذكور، و بنسبة فارقة من ذوي المستوى التعليمي (بكلوريوس فأعلى)، و الدخل المتوسط فأعلى، على الرغم من ان نسبة المؤيدين لم تكن عالية اذ بلغت (28%) من العينة، لكن اذا ما اضفنا لهم نسبة المحايدين الذين يفترض بأنهم لايرفضون مبدئيا بواقع (51%) ستترفع تلك النسبة. الا انها لم تكن من ضمن قائمة اهتمامات القوى السياسية والمؤسسه التشريعية كما هو واضح.

يشعر المجتمع العراقي ووفقا للمؤشر الوطني و العديد من استطلاعات الرأي ان هناك حاجة حقيقية لحماية افراد الاسرة (أطفال، نساء، كبار السن) من حالات العنف والاكراه والتمييز التي يتعرضون لها دون رادع قانوني حقيقي.

- **المعدل التراكمي:**

اجمالا فأن الوسط الحسابي للمحاور الخمسة للمؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2021 – 2022 قد بلغ (3.9) درجات من مجموع عشر درجات، لذا فأن العراق يصنف ضمن الانظمة (السلطوية جزئيا)، في معدل مماثل لمؤشر العام السابق 2021 – 2022 الذي بلغ (3.8) ما يؤشر سمة الركود و استمرار المنحى المتراجع في عملية التحول الديمقراطي. وان استمرار التراجع و ثباته يعبر عن تصدع الديمقراطية في العراق.

المعدل التراكمي للمؤشر الوطني 2021 – 2022